



The Role of Administration in Achieving Climate Justice: Ensuring Peace building and Social Stability In the Facing of Climate Change

¹ **Asset Professor Dr. Huthayfa Adil Abdulkareem Mansour**

¹ **Anbar University / College of Law**

Abstract:

Climate change is one of the most prominent challenges facing countries around the world today, transcending the environmental dimension. Climate change significantly threatens societal peace and political stability in countries, particularly fragile states or those emerging from armed conflict. In this context, the need for climate justice becomes clear as a legal and ethical framework that links environmental protection, human rights, and sustainable development. Public administration, as the entity entrusted with implementing environmental policies and charged with the responsibility of environmental administrative control, plays a fundamental role in achieving this justice. This administration possesses the tools granted by law to confront such challenges through means that contribute to achieving societal stability, which in turn positively affects peace building.

1: Email:

Huthayfa.almansour@uoanbar.edu.iq

2: Email:

DOI

<https://doi.org/10.37651/aujlp.2026.168664.1722>

Submitted: 20/12/2025

Accepted: 18/1/2026

Published: 1/06/2026

Keywords:

Public Administration
Climate Justice
Peace building
Social Stability
Environmental Governance
Environmental Policies
Iraq.

©Authors, 2026, College of Law University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>).



دور الإدارة في تحقيق العدالة المناخية "ضمان بناء السلام والاستقرار المجتمعي في مواجهة التغير المناخي"
أ.م. د حذيفة عادل عبد الكريم منصور
 ١ جامعة الأنبار / كلية القانون

الملخص:

يُعدّ التغير المناخي أحد أبرز التحديات التي تواجه دول العالم في الوقت الحاضر، والذي يتجاوز فيه البعد البيئي، إذ يسهم هذا التغير المناخي بشكل كبير بتهديد السلم المجتمعي والاستقرار السياسي في الدول، لا سيما الدول الهشة أو الدول الخارجة من النزاعات المسلحة، وفي هذا السياق تتضح الحاجة للعدالة المناخية كإطار قانوني وأخلاقي يربط بين محاور حماية البيئة، وحقوق الإنسان، والتنمية المستدامة.

وتسهم الإدارة العامة، بوصفها الجهة المنوط بها تنفيذ السياسات البيئية والمختصة بواجب الضبط الإداري البيئي، بدوراً أساسياً في تحقيق هذه العدالة، لما تملكه هذه الإدارة من أدوات منحها القانون لها لمواجهة مثل هذه التحديات، عن طريق وسائل تسهم في تحقيق الاستقرار المجتمعي، والذي بدوره ينعكس بالإيجاب على بناء السلام.

الكلمات المفتاحية:

الإدارة العامة، العدالة المناخية، بناء السلام، الاستقرار المجتمعي، الحوكمة البيئية، السياسات البيئية، العراق.

المقدمة

يشهد العالم في القرن الحالي تصاعداً خطيراً يتعلق بتهديد التغير المناخي، الذي لم يُعدّ قضية بيئية فحسب، بل أضحت أحد أهم وأكبر التحديات المرتبطة بالتنمية المستدامة، والاستقرار السياسي والسلم المجتمعي، فارتفاع درجات الحرارة، وتكرار الكوارث الطبيعية، والمتزامن مع تدهور الموارد الطبيعية، وندرة ونضوب المياه، كلها عوامل أسهمت في تفاقم وحدة الأزمات الإنسانية، وأدت إلى توسيع الفجوة بين الفئات المجتمعية، الأمر الذي أدى إلى تصاعد الهجرة المناخية، نتيجة ازدياد النزاعات على الموارد الطبيعية، وفي المحصلة يؤدي إلى تراجع مستويات الأمن المجتمعي.

وهنا تتضح العدالة المناخية ليست كإطار قانوني فقط وإنما إطاراً أخلاقياً أيضاً، تستند على مبدأ توزيع الأعباء والفوائد البيئية بشكل عادل، بما يتلاءم مع خصوصية الفئات ذات

الهشاشة الكبيرة، مثل المجتمعات المهمشة والفقيرة، والتي غالباً ما تكون الأقل تسبباً في إضرار المناخ، والأكثر تضرراً من عواقبه، ومن هنا فإن العدالة المناخية لم تعد خياراً أخلاقياً فحسب، بل ضرورة استراتيجية للدول لضمان الاستقرار وبناء السلام الدائم.

فالإدارة تمثل المفتاح الرئيسي لترجمة مبادئ العدالة المناخية وتحويلها إلى سياسات وبرامج تنفيذية على أرض الواقع، من خلال ما تتمتع به من صلاحيات وسلطات تسهم في أعداد السياسات البيئية وتوزيع الموارد ومتابعة تنفيذ الخطط التنموية وتعزيز المشاركة للمواطنين، فضلاً عن دورها في ضمان التوازن بين احتياجات الأفراد وضرورات الحفاظ على البيئة التي تعد مدخلاً مهماً لتحقيق العدالة المناخية، والتي بدورها تساهم في تحقيق السلم المجتمعي، فهذه العلاقة (بيئة-عدالة مناخية) أحدهما يكمل الآخر والاخلال الحاصل في أحدهما يؤدي في النتيجة في الاضرار وتهديد السلم المجتمعي.

أولاً: أهمية الموضوع

تتبع أهمية هذا البحث في الأمور الآتية

- تسليط الضوء على دور الإدارة في تحقيق العدالة المناخية.
- بيان أثر دور الإدارة في تحقيق العدالة المناخية في حفظ الأمن والاستقرار المجتمعي، لا سيما في الدول النامية مثل العراق.
- بيان مدى تأثير التغير المناخي على التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تواجه الدول.
- بيان دور تجارب الدول الرائدة في تحقيق العدالة المناخية، والتي أسهمت إلى حد بعيد في تحقيق الاستقرار المجتمعي.

ثانياً: إشكالية الموضوع

ترتكز الإشكالية الرئيسية لهذا البحث في السؤال الآتي: ما مدى قدرة الإدارة على تحقيق العدالة المناخية، وكيف يمكن أن يسهم ذلك في ضمان السلم والاستقرار المجتمعي في ظل التغيرات المناخية المتسارعة؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية عدد من التساؤلات الفرعية:

- ما المقصود بمفهوم العدالة المناخية؟ وما علاقته بالتنمية المستدامة؟
- كيف يؤدي غياب العدالة البيئية إلى زيادة النزاعات المجتمعية؟
- ما هي أدوار الإدارة في صياغة وتنفيذ السياسات المناخية العادلة؟
- ما هي التجارب الناجحة التي يمكن الاستفادة منها في هذا المجال؟
- كيف يمكن بناء إدارة تشاركية مرنة تحقق التوازن بين الحماية من التغير المناخي وحماية الإنسان؟

ثالثاً: هدف الموضوع

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور الإدارة العامة في تحقيق العدالة المناخية، من خلال أدوات ومبادئ القانون الإداري، باعتبارها مدخلاً لتحقيق السلام البيئي والاستقرار المجتمعي، كما تناقش هذه الدراسة مدى قدرة الإدارة على مواجهة آثار التغير المناخي، من ناحية الوقاية أو المعالجة أو التعويض، ودور ذلك في منع نشوء النزاعات المرتبطة بالموارد، كالماء والأرض والهواء النظيف.

رابعاً: منهجية الموضوع

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليل في استقراء المفاهيم الأساسية، وكذلك المنهج المقارن في عرض نماذج دولية ناجحة في هذا الخصوص، والتي ساهمت في توظيف العدالة البيئية كجزء من عملية بناء السلام، مع تحليل واقع الإدارة البيئية في العراق وتحدياتها، وينتهي البحث إلى مجموعة من التوصيات القانونية والإدارية التي من شأنها تمكين الإدارة من أن تصبح فاعلاً مركزياً في هندسة الاستقرار المناخي والاجتماعي.

I. المطلب الأول**الإطار المفاهيمي لدور الإدارة في تحقيق العدالة المناخية**

تعد العدالة المناخية مفهوماً ناشئاً يجمع ما بين الأبعاد البيئية والاجتماعية والقانونية، ويرتكز على الكيفية التي يؤثر بها المناخ على الفئات الضعيفة والمهمشة والهشة بشكل غير متكافئ، ومن هنا يتضح لنا دور الإدارة كفاعل رئيسي في تحقيق العدالة المناخية، من خلال ما تتمتع به من امتيازات وسلطات تسهم في توزيع عادل للمنافع والمخاطر البيئية، وعليه سيقسم هذا المطلب إلى ثلاثة فروع، نبحث في الأول: مفهوم العدالة المناخية، ونبين في الثاني: ماهية التغير المناخي، ونخصص الثالث: لبيان ماهية الإدارة البيئية والسلام المجتمعي.

I.أ. الفرع الأول**ماهية العدالة المناخية****أولاً: مفهوم العدالة المناخية**

أن مفهوم العدالة المناخية هو مفهوم حديث يجمع ما بين العدالة البيئية والعدالة الاجتماعية، إذ يهدف إلى معالجة آثار التغير المناخي، تلك الآثار التي تقع دائماً على عاتق الدول والمجتمعات الفقيرة والتي لم تسهم بشكل كبير في التسبب به، إذ أن المسؤولية في هذا التغير المناخي يقع على عاتق الدول المتقدمة.

وعليه فإن هذا المفهوم يعالج الأبعاد الأخلاقية للتغير المناخي، بدلاً من كونها بيئة بحثه بطبيعتها، ويشير هذا المفهوم إلى مبادئ المساواة الديمقراطية والاستدامة البيئية والعدالة الاجتماعية من ناحية قدرتها على تقديم الحلول للتغير المناخي، وذلك من خلال التوزيع العادل للمنافع والأعباء الناشئة عن التغير المناخي^(١).

ثانياً: عناصر العدالة المناخية

يمثل بيان عناصر العدالة المناخية صعوبة علمية خاصاً بسبب صعوبة التفرقة بينها وبين تأثير التغير المناخي والعناصر الأخرى المساهمة له من جهة، وندرة البحوث والدراسات العلمية الخاصة بالعدالة المناخية، وعليه يدرج الباحث أهم العناصر التي توصل لها من خلال دراسة التغير المناخي.

١- **المسؤولية المناخية:** أن مصطلح المسؤولية المناخية يشير إلى عدة أبعاد (قانونية، أخلاقية، إدارية) فهذه الأبعاد مجتمعة تمثل المسؤولية المناخية، فهي تشير إلى التزام قانوني وأخلاقي للدول والجهات الخاصة والأفراد، بتحمل النتائج المترتبة من أفعالهم والتي تساهم في التغير المناخي، ويقع على عاتقهم اتخاذ التدابير الكافية لمواجهة هذا التهديد، فضلاً عن تعويض جميع المتضررين من هذه الاعمال.

وفي العراق، فهو يقع ضحية الانبعاثات العالمية من دون أن يكون مساهماً كبيراً فيها، وعليه فإنه يجب أن تتوفر سياسات فاعله من خلال تفعيل دور الحكومة البيئية.

٢- **المساواة البيئية:** وهي مبدأ يهدف إلى تحقيق العدالة في توزيع المنافع البيئية والأعباء البيئية على جميع فئات المجتمع، دون تمييز بسبب العرق أو النوع الاجتماعي أو الطبقة الاجتماعية^(٢).

وهذا المبدأ يعني يؤدي إلى ضمان حصول جميع الأفراد والمجتمعات على تكافؤ في الفرص في العيش في بيئة نظيفة وصحية، وهي بهذا تعد أحد العناصر الأساسية للعدالة المناخية، إذ يجب أن يتم توزيع الحقوق البيئية بعدالة، من دون أن يتحمل جزء من الأفراد من أعباء التلوث والتدهور البيئي.

وفي العراق، فهو يعاني من غياب واضح لمبدأ المساواة البيئية، إذ تتعرض مناطق معينة (كجنوب العراق والمناطق الزراعية) تتعرض لأضرار بيئية، كالتصحر، وشح المياه، وتلوث التربة والهواء، ولا يقتصر الأمر على ذلك بل أن هذا الأمر يشمل الفئات الاجتماعية

(١) نسرین الشحات الصباحي، *التغير المناخي وأثره على الصراعات في شرق إفريقيا*، من دون طبعة، (القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع، ٢٠٢٣)، ص ٢٤.

(2) Bullard, Robert, Environmental justice in the 21 st Century; Race still Matters Phylon, Vol. 49, No 3/4, 2021, PP 151.

الأضعف مثل (النازحين والفقراء وسكان العشوائيات)، الأمر الذي يسهم في تعميق التمييز البيئي^(١).

ثالثاً: العدالة المناخية أداة لبناء السلام في العراق

يشكل العراق أحد أكثر الدول هشاشة في مواجهه التغير المناخي على مستوى الشرق الأوسط، إذ تصنف محافظات الجنوب والغربية ضمن المناطق المعرضة لخطر الجفاف الشديد وتدهور الأراضي الزراعية وارتفاع درجات الحرارة إلى مستويات غير مسبوقة، وهو ما ساهم في تصاعد موجات النزوح البيئي الداخلي من مناطق مثل ذي قار والبصرة والمثنى، باتجاه مراكز المدن الكبرى، الأمر الذي أدى إلى نشوء ضغط على الخدمات العامة، فضلاً عن ظهور بعض حالات الاحتكاك المجتمعي، وزيادة التوتر الاجتماعي والاقتصادي.

يحدث هذا الأمر في ظل غياب للسياسات المناخية العادلة في توزيع الموارد والخدمات مما يعمق ما يعرف بالظلم البيئي "هو تنظيم المؤسسات الاجتماعية وتشغيلها بطرائق تحابي أناساً أقوى ينعمون بامتيازات ويؤثرون بدورهم في المؤسسات بغية حماية مصالحهم، من دون تحمل مسؤولية الأعباء غير المتناسبة التي تثقل كاهل أناس آخرين"^(٢)، إذ تتحمل مجتمعات مهمشة أعباء التغير المناخي من دون أن تحصل على حماية أو دعم مناسب، هذا الخلل في الانصاف البيئي يُعَدُّ من العوامل الغير مباشرة لزعة السلم المجتمعي، وسبباً لضعف ثقة المواطن بالدولة، وفي ضوء ذلك تبرز العدالة المناخية كمدخل قانوني وإداري لمعالجة جذور الهشاشة المجتمعية.

فعلى مستوى القانون الدولي، تلزم المادة (٧) من اتفاقية باريس للمناخ لسنة ٢٠١٥، والتي صادق عليها العراق، الدول الأطراف لوضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية للتكيف المناخي، تتسم بالعدالة والشمول والمشاركة، وهو ما يحتم على العراق تعزيز عدالته المناخية محلياً ضمن التزاماته الدولية.

أمّا على المستوى الوطني، فقد أقرت الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة والتكيف المناخي ٢٠٢١-٢٠٣٠ مجموعة من الأهداف، من بينها تمكين الفئات المتأثرة من المشاركة في صنع القرار، وتوسيع التمويل البيئي للمناطق المتضررة، إلا أن التطبيق ما زال يعاني فجوات مؤسسية وتشريعية.

(١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، "تقرير التغير المناخي في العراق: مسارات التعافي والتحول البيئي"، ٢٠٢١.

(٢) أحمد جميل عزم واخرون، القدس التطهير العرقي وأساليب المقاومة، الطبعة الأولى، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٣)، ص ٣٥٢.

رابعاً: الحقوق البيئية والتعويضات المناخية ركيزتين للعدالة المناخية

"وهي مجموعة الحقوق الأساسية التي تكفل للفرد والمجتمع العيش في بيئة سليمة ونظيفة وآمنة، من خلال مشاركتهم في اتخاذ القرارات المتعلقة بحماية البيئة"^(١)، ووفقاً لذلك فإن اعتبار الوصول إلى بيئة سليمة حقاً من حقوق الإنسان.

فالدستور العراقي نص على أن "لكل فرد الحق في العيش في ظروف بيئية سليمة وصحية، وتكفل الدولة حماية البيئة والتنوع الإحيائي"^(٢)، إلا الواقع يشهد قصوراً تشريعياً وغياب الأطر القانونية، فضلاً عن ضعف الأداء المؤسسي والرقابي في مجالات حماية البيئة.

التعويضات المناخية: "وهي الالتزامات المالية أو المادية التي تقدم من الدول أو الكيانات التي تسببت بشكل رئيسي في التغير المناخي إلى الدول النامية أو المتأثرة بشكل غير متناسب بتداعياته"^(٣)، ويقصد بهذا دعم الفئات المتضررة من آثار المناخ والمتمثلة بالدول النامية من آثار التلوث المتحقق من قبل الدول الصناعية، بهدف تعويضها عن الخسائر والأضرار التي لحقت بها.

أما في العراق، فإنه ما زال خارج دائرة الاستفادة من آليات التعويض الدولية للمناخ، وذلك بسبب ضعف التمثيل البيئي الخارجي، فضلاً عن غياب استراتيجية وطنية للتفاوض والمطالبة بالتعويضات.

I. ب. الفرع الثاني

ماهية التغير المناخي

يُعدّ التغير المناخي من أهم الظواهر البيئية التي تتأثر بها الدول في الوقت الحالي، نتيجة الأنشطة البشرية المتزايدة، وقد أدى هذا التغير إلى خلخلة التوازن البيئي وظهور تهديدات واسعة تؤثر على الإنسان والطبيعة معاً، وعليه سيتم بيان تعريفه ومن ثم نبين أهم آثاره.

(1)United Nations Human Rights Council (UNHRC), 'Framework Principles on Human Rights and Environment', A/HRC/37/59,2018.

(٢) تنظر: المادة (٣٣/أولاً)، من الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥.

(3)United Nation Framework Convention on Climate Change (UNFCCC), Loss and Damage ; COP27 establishes historic fund,2022.

أولاً: تعريف التغير المناخي:

هو التغير أو الأخلال طويل الأمد الذي يحصل في المناخ بسبب التغير الحاصل في درجات الحرارة وأنماط الطقس مما يؤثر في النظام البيئي، وهو أيضاً التغير المستمر في مناخ الأرض الناتج عن أسباب كونية أو طبيعة بشرية مما يؤدي لوقوع الكوارث الطبيعية^(١).

ووفقاً للتعريف السالفة الذكر، فالتغير المناخي أمّا أن يكون بفعل الإنسان وهو الذي يستوجب التدخل ومن ثم تحقيق العدالة المناخية، ومن ثم تكون الدول المتضررة لها الحق في المطالبة بتحقيق هذه العدالة ومن ثم التعويض عن الاضرار المتحققة من هذا الاضرار، أو يكون التغير المناخي بفعل الطبيعة وهذا الأمر يخرج عن إرادة الدول والأفراد.

وعليه يمكن أن يعرف بأنه (هو تحول درجات حرارة الطقس، نتيجة للنشاط البشري في الغالب، من خلال انبعاث الغازات الناتجة عن الصناعة والزراعة والنقل وتكرير النفط ومشتاقته).

ثانياً: أبرز آثار التغير المناخي

١- **الاحتباس الحراري:** أن أسباب الاحتباس الحراري أم أن يكون بفعل الإنسان وهو ما يندرج بموضوع بحثنا أو يكون بفعل الطبيعة، وعليه فأن ممارسات الإنسان السيئة من خلال أزاله الغابات والمناطق الخضراء وتلويث المياه والإسراف في حرق النفط ومشتاقته هي من أهم الأسباب التي تؤدي إلى ظهور حالة الاحتباس الحراري من دون أغفال ما للتطور الذي شهده العالم في شتى أنواع الصناعات^(٢)، أمّا بخصوص تأثير العزاق بالاحتباس الحراري فأن من مظاهره، ارتفاع درجات الحرارة، نقص المساحات الخضراء، الجفاف وتراجع الأمطار، تكرار العواصف الترابية.

٢- **تراجع الأمن الغذائي والمائي:** يُعدّ الأمن الغذائي والمائي من أبرز التحديات التي تواجهها الدول، فالكثير من الدول تعاني من هذا التحدي نتيجة استنزاف هذه الموارد بسبب تزايد أعداد السكان وعدم وجود الوعي الكافي للحفاظ عليها، فإمدادات الغذاء تواجه خطر ندرة الموارد الطبيعية من جهة، وارتفاع أسعارها من جهة أخرى، هذا الأمر يسهم في عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي^(٣).

فالأمن الغذائي هو "ذلك الوضع الذي يتاح فيه لجميع الناس في الأوقات كلها القدرة المادية، والاجتماعية والاقتصادية للحصول على كميات كافية من الطعام الأمن والمغذي

(١) كايد خالد عبد السلام، *التغير المناخي بالعالم، الطبعة الأولى*، (عمان: الجندرية للنشر والتوزيع، ٢٠١٥)، ص ٥٤.

(٢) علي محمد عبد الله، *التغيرات المناخية "آثارها التكيف، الحلول"*، (الجيزة: وكالة الصحافة العربية، ٢٠١٢)، ص ٤٦.

(٣) للمزيد من المعلومات ينظر: *أمن الماء والغذاء في الخليج العربي*، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الثانية، ٢٠١٧)، ص ٧ وما بعدها.

وتحقق لهم حياة ناشطة وصحية^(١)، أمّا أهم مظاهر تراجع الأمن الغذائي في العراق، ارتفاع أسعار الغذاء عالمياً، ازدياد نسي سوء التغذية، تراجع الإنتاج الزراعي المحلي، الاعتماد على استيراد الغذاء، تراجع السياسات التموينية، الهجرة من الريف إلى المدن.

أمّا الأمن المائي فهو "توافر المياه بالكمية والنوعية المقبولة صحياً ويمكن للإنسان للعيش والإنتاج والنظم الإيكولوجية مقرونة بمستوى مقبول من المخاطر ذات الصلة بالمياه للناس وللبيئة وللاقتصاد"^(٢)، أمّا أهم مظاهر تراجع الأمن المائي في العراق، انخفاض مستويات المياه الجوفية، جفاف الأنهار، تلوث المياه، التنازع على حصص المياه مع دول مجرى الأنهار، الجفاف والتصحر.

٣- **الهجرة والنزوح المناخي:** بالرغم من أن العراق لم يكن مصدراً للهجرة المناخية، إلى أن السنوات الأخيرة شهدت بشكل واضح هذه الظاهرة، فجنوب العراق بدأت هذه الظاهرة بالظهور نتيجة الجفاف وملوحة المياه، وفي غرب العراق فأن ازدياد ظاهرة التصحر ونقص الأمطار، فضلاً عن أثر العواصف الترابية التي تضر بشكل كبير غرب ووسط العراق، كل هذه الأمور سواء كانت مجتمعة أم منفردة، فإنّها تؤدي إلى الهجرة والنزوح المناخي.

ثالثاً: مواجهة التغيرات المناخية أداة لبناء السلام في العراق

يواجه العراق تحديات بيئية جسيمة تتمثل في ارتفاع درجات الحرارة، وتراجع كميات المياه، والتصحر، وتدهور الأراضي الزراعي، جميع هذه العوامل سواء كانت منفردة أم مجتمعة تضع ضغوطاً متزايدة على المجتمعات المحلية وتهدد استقرارها، فالنزوح الداخلي في العراق بين عامي ٢٠٢١-٢٠٢٢، "ارتبط هذا النزوح ارتباطاً مباشراً بتدهور البيئة ونقص المياه، ما يؤكد الإثر الحاد للتغير المناخي على الاستقرار السكاني"^(٣).

وعلى الرغم من هذه المخاطر، فإن هذه التحديات المناخية قد تشكل فرصة لبناء السلام وتعزيز التماسك الاجتماعي إذا ما تم توظيفها من خلال سياسات تشاركية وإدارة عادلة للموارد، فالتغير المناخي بالإمكان أن يكون محفزاً لبناء السلام، إذ أن التغيرات البيئية تؤثر على جميع المكونات دون تمييز، مما يجعل من قضية المناخ أرضية مشتركة يمكن من خلالها تعزيز التعاون بين مختلف الفئات الاجتماعية، إذ يؤدي العمل المشترك إلى بناء الثقة، وتخفيف التوترات، وخلق فرص للحوار والمصالحة المجتمعية.

وعليه فإن الاستمرار في تجاهل التغير المناخي يعد أحد مهددات الأمن الوطني، إذ سيؤدي إلى المزيد من النزوح، والاضطرابات الاجتماعية، والصراع على الموارد، هذا

(١) ينظر: جودة عبد الخالق، كريمة كريم، الأمن الغذائي العربي ثنائية الغذاء والنفط، (قطر: المركز العربي للأبحاث والنشر، ٢٠١٥)، ص ٣٣.

(٢) إبراهيم علي غانم، أمن مصر المائي، من دون طبعة، (القاهرة: مكتبة جريدة الورد، ٢٠١٦)، ص ١٠.

(٣) <https://iraq.iom.int/en/environmental-migration-snapshot>

الأمر يستوجب أن تكون هنالك خطط حكومية فاعلة لمواجهة هذا الخطر، في ظل المؤشرات التي تشير إلى تصاعد المخاطر البيئية في العراق^(١).

I. ج. الفرع الثالث

ماهية الإدارة البيئية والسلم المجتمعي

تعد الإدارة البيئية أحد الركائز الأساسية في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز السلم المجتمعي، كونها تهدف إلى تنظيم استخدام الموارد الطبيعية بشكل متوازن يحفظ حقوق الأجيال الحالية والمستقبلية، ويسهم هذا النوع من الإدارة في الحد من النزاعات البيئية والاجتماعية، من خلال وضع سياسات رشيدة تراعي العدالة البيئية وتحافظ على الاستقرار المجتمعي.

أولاً: الإدارة البيئية: يمكن أن تعرف الإدارة البيئية بأنها (هي مجموعة القواعد والتدابير والإجراءات التي تضعها السلطات العامة وتطبقها من أجل حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، من خلال الوقاية من التلوث، وترشيد استخدام الموارد الطبيعية، ومعالجة الأضرار البيئية وفقاً لمبادئ القانون البيئي)، وهو ينطبق مع ما نص عليه قانون حماية وتحسين البيئة العراقي رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٩^(٢).

أمّا خصائص هذه الإدارة، فإنّها تمتاز بعدة خصائص متميزة تميزها بغيرها من أنماط الإدارة الأخرى، فهي وقائية تهدف إلى منع حدوث التلوث أو الاضرار بالبيئة قبل وقوعه، وهو ما يميز هذه الإدارة إذ أنها وقائية لا علاجيّة كما هو الحال في غيرها من الإدارات.

كما أنها ذات طابع تشاركي، ونقصد بذلك بأنّها تعتمد على المشاركة مع جهات حكومية متعددة وغير حكومية كالقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني من دون انكار دور المواطنين في هذا التشارك.

كما أنها تمتاز بالطابع الشمولي، إذ تجمع جميع عناصر البيئة، كما أنها إدارة شاملة مترابطة، تدمج بين الاعتبارات البيئية والاقتصادية والاجتماعية، وتمتاز بطابعها العلمي وتعدد أطرافها المؤسسية^(٣)، من دون أنكار هدف الإدارة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة.

أما عن علاقة الإدارة البيئية بالسلم المجتمعي، فترتبط الإدارة البيئية بالسلم المجتمعي من خلال دورها في تحقيق التوزيع العادل للموارد الطبيعية، والحد من التفاوتات

(١) مركز النهريين للدراسات الاستراتيجية، "تغير المناخ والأمن القومي"، (٢٠٢٣): ورشة عمل، منشورة على الموقع الرسمي للمركز، <https://www.alnahrain.iq/post/724>

(٢) تنظر: المادة (٢/أ)، من قانون حماية وتحسين البيئة العراقي رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٩.

(٣) عادل محمد حبيب، *القانون والإدارة البيئية*، من دون طبعة، (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠١١)، ص ١٠٢.

البيئية، مما يحد من النزاعات الاجتماعية، إذ إن الإدارة البيئية الرشيدة تسهم في حماية الموارد من الاستنزاف والتلوث، وتعزز من استدامة العيش الكريم، خاصة في المجتمعات الهشة، فضلاً عن إشراك المواطنين في صنع القرارات البيئية، يقوي العلاقة بين المواطن والدولة، ويعزز الثقة ويسهم في الاستقرار المجتمعي، وهذا ما سيتم بيانه بالتفصيل في المطلب الثاني.

ثانياً: السلم المجتمعي: لابد في البدء بيان مفهوم السلام المجتمعي، وهي حالة من الانسجام داخل المجتمع يكون أساسها العدالة، وتبنى على احترام الحقوق، وتكافؤ الفرص، الذي يجول دون نشوب النزاعات والصراعات الداخلية.

وهذا المفهوم ما هو إلا جزء من مفاهيم متعددة تطلق في مجال السلام، فصنع السلام يتم من خلال الوصول مع أطراف النزاعات للوصول إلى اتفاق، وحفظ السلام هو منع أطراف النزاع من الاقتتال فيما بينهم، أما بناء السلام فهو "تشديد ظروف المجتمع حتى يستطيع المجتمع أن يعيش بسلام من خلال التربية في مجال حقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية وزيادة المساعدات والتكافل الاجتماعي، وهذا النوع من مفاهيم السلام هو الأساس لتحقيق السلام المجتمعي"^(١).

وعليه عرف السلام المجتمعي بأنه "مجموعة القيم والمواقف والتقاليد والعادات وأنماط السلوك وأساليب الحياة، التي تجسد في اجتماعها احترام الآخر وتقبله، ورفض العنف بكافة أشكاله، وحرية التعبير عن الرأي، وتحقيق مفاهيم التسامح والحرية، ومراعاة الثقافات المتعددة"^(٢).

II. المطلب الثاني

دور الإدارة في مواجهة التغير المناخي المهدد للسلم المجتمعي

لم يُعدّ التغير المناخي قضية تقتصر على الجوانب البيئية فحسب، بل أصبحت تهديداً وجودياً تتجاوز تداعياته الحدود السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويشكل وجودها خطراً متنامياً على الاستقرار المجتمعي، فبينما تتسبب التغيرات المناخية في تدمير الموارد، تؤدي أيضاً إلى خلق التوترات الاجتماعية، والاضطرابات الاقتصادية، والهجرات القسرية، الأمر الذي يسهم في خلخلة البنى المجتمعية ويهدد السلم المجتمعي، وعليه سيقسم هذا المطلب إلى ثلاثة فروع، نبحث في الأول: العلاقة بين العدالة المناخية والسلم المجتمعي، ونبين في الثاني: أثر التغير المناخي على السلم المجتمعي ودور المؤسسات في مواجهة التهديدات المناخية، ونخصص الثالث: لبيان دور الإدارة في تحقيق العدالة المناخية.

(١) إسماعيل حمدي محمد، الإعلام ودوره في الوفاء بحاجات الشباب في مجتمع متغير، من دون طبعة، (عمان: دار المعتز للنشر والتوزيع، ٢٠١٨)، ص ٢٥٤.

(2) Johan Gaitung, peace and Social Structure, social position theory, 1978,p 2.

II. أ. الفرع الأول

العلاقة بين العدالة المناخية والسلام المجتمعي

تشكل العدالة المناخية ركيزة أساسية لتحقيق السلم المجتمعي، إذ تسعى إلى توزيع الأعباء المناخية والموارد البيئية بشكل عادل بين أفراد المجتمع، وعندما تتحقق العدالة في هذا المجال، يقل التوتر والصراعات الناتجة عن التغير المناخية وتأثيراتها السلبية، مما ينعكس إيجاباً على استقرار المجتمع وسلامته، وعليه سنبيين الأساس الذي تستند عليه هذه العلاقة ومن ثم نبين تأثير غيابها على بناء السلام.

أولاً: الأساس النظري للعلاقة بين العدالة المناخية والسلام

١- **نظرية العدالة البيئية:** أن نظرية العدالة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالجانب البيئي والاجتماعي على حد سواء، كون التميز في توزيع الأعباء البيئية كتلوث المياه أو ندرتها يؤدي إلى انقسامات اجتماعية مما يؤدي في المحصلة إلى عدم المساواة.

وتستند هذه النظرية على عدة آليات، فهي ناحية منظور العدالة التوزيعية والقائمة على عدم استفادة المجتمعات الضعيفة من الأمور المتحصلة من مسباتها، ومن ناحية المنظور الاجرائي فهي تغيب هذه المجتمعات من صنع القرارات البيئية^(١).

٢- **نظرية الأمن البشري:** أن التطور الذي شهده مختلف نواحي الحياة جعل المفاهيم الأمنية متطورة أيضاً، فبداء يتسع مفهوم الأمن ليشمل الأمن الاجتماعي ليشمل جميع جوانب الحياة التي تهم الإنسان في الوقت الحاضر، وعليه فإن الأمن الاجتماعي يستلزم تأمين الخدمات الأساسية للإنسان، من دون أن يشعر الإنسان بالفقر والعوز والمرض^(٢).

٣- **نظرية بناء السلام البيئي:** ظهرت على النظرية في بداية القرن الحادي والعشرين، وتطورت بعدما كانت مقتصره على ندرة الموارد والصراعات، لتشمل فيما بعد التركيز على بناء السلام البيئي في مرحلة ما بعد الصراعات والحروب الأهلية، من أجل تخفيف من حدتها والتعافي منها لبناء القدرة على الصمود في المجتمعات المتأثرة في الصراعات^(٣).

ثانياً: غياب العدالة المناخية كمصدر لعدم الاستقرار، تؤدي إلى:

١- **الصراعات على الموارد:** أن نمو النزاعات على الموارد بسبب شح المياه وتقليص الاراضي الصالحة للزراعة والرعي، تؤدي إلى التغير المناخي من جهة، وتساعد الاحتكاكات العنيفة من جهة أخرى كما ما هو يحدث في السودان ودول الساحل^(٤).

(1) Defining Environmental Justice: Theories, Movements, and Nature - by David Schlosberg, 2008, p12

(٢) فراس عباس فاضل البياتي، الأمن البشري بين الحقيقة والزيف، من دون طبعة، (عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، ٢٠١٠)، ص ٢٥.

(٣) نسرين الصباحي، مصدر سابق، ص ٢٦.

(٤) <https://greenly.earth/en-us/blog/ecology-news/does-climate-change-make-conflict-more-likely>

٢- **الفجوة المناخية:** أن التمييز في توزيع الدعم والمشاريع يؤدي إلى خلو بعض المناطق من الخدمات البيئية، بينما تتضخم في مناطق أخرى، هذا الأمر يؤدي إلى الانقسامات المجتمعية، إذ أن التهميش السياسي والمناخي المشارك يزيد من احتمالية اندلاع الصراعات الاجتماعية^(١).

٣- **تهميش الفئات المتضررة:** إذ أن غياب العدالة في المشاركة السياسية بعدم تمثيل المجتمعات الريفية والأقليات في المجالس المحلية، يؤدي إلى الشعور بالاستبعاد السياسي ويعزز الشعور بالظلم المناخي.

II. ب. الفرع الثاني

أثر التغير المناخي على السلم المجتمعي ودور المؤسسات في مواجهة التهديدات المناخية

يُعدّ التغير المناخي من أبرز التحديات التي تهدد استقرار المجتمعات والسلم المجتمعي، لما يسببه من أزمات بيئية واقتصادية واجتماعية، إذ يؤدي إلى تفاقم الفقر، وندرة المواد، والهجرة القسرية، وهنا يتضح دور المؤسسات في وضع سياسات فعالة للتخفيف من هذه الآثار وتعزيز القدرة على التكيف.

أولاً: أثر التغير المناخي على السلم المجتمعي: أن الفكر الراسخ بأن التغير المناخي يؤدي إلى أزمة بيئية فقط فكر غير دقيق، إذ أنه يشكل أيضاً تهديداً للسلم المجتمعي من خلال التفاوتات الداخلية الناتجة عنه، إذ أنه يسهم في:

١- **تصاعد من حدة التفكك الأسري:** إذ أن موجات الفقر والبطالة والهجرة تؤدي لهشاشة النسيج الأسري، الأمر الذي يؤدي إلى انتشار الضغوط الزوجية والاجتماعية نتيجة فقدان فرص العيش وارتفاع المخاطر التي تترتب عليه كالجوع والمرض^(٢).

٢- **التفاوت بين المناطق المتأثرة والمستقرة:** هذا الأمر يؤدي هشاشة العقد الاجتماعي وغضب المجتمع وظهور فجوة بين المناطق المستقرة والمناطق المتضررة، وهذا ما أكده مركز (بيلفر) في جامعة هارفارد بأن "التغير المناخي سيزيد الانقسامات الاجتماعية والسياسية ويفاقم التوترات المجتمعية"^(٣).

(1)chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://www.strausscenter.org/wp-content/uploads/40730710.pdf

(٢) <https://www.ouriraq.org/article/climate-change-and-its-impact-poverty-iraq>

(٣) <https://www.belfercenter.org/publication/nato-and-climate-change-climatized-perspective-security>

وهنا يطرح الباحث سؤال، كيف يهدد التغير المناخي السلام المجتمعي في العراق؟ هنالك عدة حالات وهي:

١- **النزاعات الناشئة على الموارد الطبيعية:** إذ أن اشداد حالة الجفاف ونقص موارد المياه تؤدي إلى نشوء الصراعات في المناطق الريفية، فضلاً عن ندرة موارد الرعي تؤدي إلى نشوب نزاعات مسلحة محلية، كما أن الانخفاض الحاد في مستوى مياه نهري دجلة والفرات بسبب انخفاض الحصص المائية من الدول المنبع لهذه الأنهر، الأمر الذي يؤدي إلى التوزيع الغير العادل للمياه داخلياً.

٢- **النزوح والهجرة:** إذ أن الجفاف يدفع السكان بالنزوح من أماكنهم الأصلية والبحث عن أماكن جديدة مما يؤدي إلى نشوب نزاعات مع المجتمعات المضيفة، إذ أن زحف التصحر وتدهور الأراضي يؤدي إلى فقدان ملايين الدونمات من الأراضي الزراعية، كما أن الهجرة الداخلية بين الريف والمدن تؤدي إلى ضغوط سكانية واقتصادية.

٣- **تدهور الظروف الاقتصادية:** يؤدي إلى تقليل فرص العمل ويزيد من حالة الفقر في المجتمع، الأمر الذي يؤدي إلى ظهور حالة الاحتقان الاجتماعي وغالباً ما يؤدي إلى العنف.

٤- **ضعف المؤسسات الإدارية:** إذ أن هذه المؤسسات غير مجهزة للتعامل مع أزمات المناخ كالجفاف والنزوح، الأمر الذي يجعلها غير قادرة على حفظ الأمن والاستقرار^(١).

ثانياً: دور المؤسسات في مواجهة التهديدات المناخية: هذا الدور ينقسم إلى ثلاث أدوار فرعية:

١- **دور الدولة والإدارة العامة:** إذ تلتزم الدولة بضرورة تبني خطط وطنية فعالة في مجال التكيف المناخي، تتضمن تعزيز النية التحتية، وتشجيع الزراعة، وإعادة توزيع الموارد بشكل عادل، وهذا الأمر لا يمكن أن تصبوا إليه الدولة من دون تحديث التشريعات النافذة.

٢- **دور منظمات المجتمع المدني:** وذلك من خلال حملات التوعية المناخية، لتعزيز مفهوم التغير المناخي وأثره على المواطن، وتوعية المواطنين على سبب مواجهة هذه الأزمة هذا من جانب، ومن جانباً آخر فإن الدور الرقابي الذي تمارسه هذه المنظمات على السلطات المحلية لتحسين إدارة المياه وتشجيع الشفافية في توزيع الموارد ذو أثر بارز في مواجهة هذا التهديد.

٣- **دور القطاع الخاص:** أن القطاع الخاص ليس في معزل عن ضرورة قيامه ببعض الأعمال التي تسهم في مواجهة هذا الخطر، إذ قيامه في الاستثمار في الطاقة المتجددة والمياه، به دوراً بارز خاصاً في المشاريع التي تعنى بتحلية المياه، ومحطات الطاقة الشمسية، ومشاريع إعادة التدوير الصناعي، الأمر الذي يسهم باعتبارها شريكاً فاعلاً في مواجهة خطر التغير المناخي.

(١) <https://blogs.worldbank.org/en/arabvoices/iraq-mitigating-fragility-means-addressing-climate-change>

تأسيساً على ما تقدم، فإن التغير المناخي لا يهدد البيئة فحسب، بل يشمل عمق النسيج الاجتماعي ويما يصاحبه من مخاطر اقتصادية وصحية وأمنية، وإذا لم تكم هنالك إدارة رشيدة تدمج العدالة المناخية في صلب السياسات العامة، فإن أثر ذلك يهدد المجتمع لاسيما في العراق، إذ ستواجه الدولة المزيد من النزاعات المصحوب بالضعف المؤسسي، الأمر الذي يسهم في تهديد الاستقرار العام للدولة.

II. ج. الفرع الثالث

دور الإدارة في تحقيق العدالة المناخية

لم يُعدّ التغير المناخي والتعامل معه أمراً يقتصر على المنظمات الدولية والمؤسسات البيئية المختصة بل بات مسؤولية مشتركة تتطلب إدارة حكومية رشيدة تمتاز بالقدرة على دمج العدالة المناخية في جميع مستويات السياسات العامة، فالإدارة هي المختصة بتحقيق التوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية وضرورات حماية البيئة، ومن ثم ضمان عدم تهميش الفئات المتضررة من تغير المناخ، فالإدارة سواء كانت مركزية أم محلية، دوراً مهماً في تحقيق العدالة المناخية من خلال مجموعة من الوظائف التي تمتاز بها الإدارة سواء كانت تنظيمية أم رقابية، والتي في المجمل تهدف إلى توزيع الأعباء البيئية بعدالة، ومن أهم هذه الأدوار ما يلي:

١- وضع السياسات والخطط المناخية العادلة

وذلك من خلال وضع الاستراتيجيات وطنية تواجه التغير المناخي تراعي في الوقت ذاته الفئات المتضررة من التغير المناخي، مع ضرورة دمج مبادئ العدالة المناخية ضمن الخطط البيئية والسكانية والزراعية^(١).

٢- الرقابة على الأنشطة المسببة للتلوث

من خلال مراقبة المشاريع الصناعية والزراعية ومنعها من الاضرار البيئي في المناطق الفقيرة، من خلال فرض عقوبات على مرتكبي المخالفات البيئية التي تؤثر على البيئي ابتداءً ومن ثم تؤثر على تحقيق العدالة المناخية^(٢).

٣- صنع السياسات المناخية المتوازنة

ويتحقق هذا الدور من خلال إيجاد نوع من التوافق بين حماية البيئة من جانب، وتوزيع الأعباء الفوائد بشكل عادل بين الأفراد، إذ ألزمت اتفاقية باريس للمناخ بصنع

(١) عبد الله الدليمي، *القانون البيئي "دراسة مقارنة"*، من دون طبعة، (عمان: دار الثقافة للنشر، ٢٠١٤)، ص ٨١.

(٢) تنظر: المادة (١١)، من قانون حماية وتحسين البيئة العراقي رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٩.

سياسات مناخية متوازنة مع الأخذ بالجوانب الاقتصادية والبيئية من دون اغفال العدالة^(١)، وهذا الأمر يتحقق من خلال قانون حماية وتحسين البيئة العراقي رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٩.

٤- دمج البعد المناخي في خطط التنمية

ويتحقق هذا الدور من خلال تعزيز القدرة على الصمود في وجه التغير المناخي، والتخفيف من آثاره، للحد من تعرض المجتمعات المحلية ونظم عيشها وضعفها في وجه آثار مخاطر تغير المناخ^(٢)، ورغم التحديات الكبيرة التي يمر بها العراق إلا أنه بدأ خطوات محدودة في دمج البعد المناخي، إذ صدرت المساهمة الوطنية المحددة (NDC) عام ٢٠٢١، التي تتضمن خفض الانبعاثات بنسبة ١-١٣%، كما وافق صندوق المناخ الأخضر (GCF) على تمويل مشروع بقيمة ٣٩ مليون دولار، لتعزيز قدرة العراق على الصمود المناخي في القطاع الزراعي^(٣)، كما أن المبادرة التي أطلقها البنك المركزي العراقي، والتي دعت إلى استخدام مصادر الطاقة المتجددة لخفض انبعاث الكربون وتحسين البيئة والطاقة المتولدة من المصادر المتجددة، ذات أثر إيجابي في معالجة التغير المناخي^(٤).

ومن التجارب الناجحة بهذا الخصوص، هو تجربة أوروغواي، إذ نجحت في تحويل نحو ٩٨% من إنتاج الكهرباء من مصادر متجددة مثل الرياح والطاقة الشمسية والكهرومائية^(٥).

٥- الاستجابة للكوارث البيئية بسرعة وعدالة

من خلال إشراف الوزارة المختصة بالحفاظ على البيئة وهي وزارة الصحة والبيئة على مجموعة استشارية من أجل التخطيط لحالات الطوارئ البيئية. وهذا ما قامت به وزارة البيئة العراقية بعقد جلسة تنسيقية مع برنامج الأمم المتحدة UNDP لتشكيل مجموعة استشارية للبيئة وتغير المناخ، فضلاً عن إطلاق نظام الإنذار المبكر وتوحيد المعلومات المناخية^(٦).

٦- تمكين المجتمعات الضعيفة من اتخاذ القرار

وذلك من خلال إنشاء آليات مشاركة فعلية للمجتمعات الضعيفة وتمكينهم من التأثير المباشر في السياسات والقرارات المناخية المحلية.

(١) تنظر: المادة (٢/١-أب-ج)، من اتفاقية باريس للمناخ لسنة ٢٠١٥.

(٢) تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، إطار الإدارة البيئية والاجتماعية، روما، ٢٠٢٤، ص ٥٠.

(٣) الموقع الرسمي للأمم المتحدة، <https://iraq.un.org/en/282025-gcf-approves-39-million-support-fao-led-project-addressing-water-scarcity-and-climate-change>

<https://cbi.iq/news/view/1788>

(٤) الموقع الرسمي للبنك المركزي العراقي، <https://cbi.iq/news/view/1788>

(٥)

https://www.reddit.com/r/EnergyAndPower/comments/18sqr25/uruguays_green_power_revolution_rapid_shift_to

(٦) الموقع الرسمي للأمم المتحدة، <https://iraq.un.org/en/290641-iraq-and-un-discuss-formation-environment-and-climate-change-advisory-group-tackle-pollution>

إذ أطلق المجلس الدولي للإنقاذ (IRC) بالتعاون مع منظمة الخير المحلية في محافظتي (ميسان، البصرة)، لجان لإدارة الموارد البيئية وتقديم الدعم القانوني للفئات المهمشة، إلى جانب تعزيز المهارات للمشاركة في صنع القرار حول مخاطر المناخ^(١).

كما أطلقت مؤسسة (Berghof) بالتعاون مع منظمة (PPO)، مشروع تعزيز الصمود المجتمعي غي الأهوار والمناطق الغربية، وذلك من خلال إطلاق حوار مجتمعي بين النازحين والجامعات الضعيفة في البصرة والأنبار وصلاح الدين، وتم من خلالها وضع عقود اجتماعية مشاركة لإدارة المياه والمزارع، ضمن مقاربة تدعم القيادات المحلية في حل النزاعات المناخية^(٢).

ومن التجارب الناجحة في هذا الخصوص، هي تجربة كينيا التي أنشئت صناديق التكيف المحلي، إذ ساهمت تلك الصناديق بأشراك السكان المحليين في اتخاذ القرارات الخاصة بالمناخ من خلال لجان تخطيط مناخية يختارهم المجتمع المحلي^(٣).

وكذلك التجربة الهولندية، من خلال إشراك المواطنين والمزارعين في مجالس إدارة الأحواض المائية^(٤).

تأسيساً على ما تقدم، يتبين بأن الإدارة هي الفاعل الرئيسي القادر على تحويل مفهوم العدالة المناخية من مجرد شعار إلى واقع ملموس، إلا أن هذا الأمر ليس بالهين إذ يستلزم إصلاحاً مؤسسياً، يعتمد على مبدئ الشفافية والتشاركية، ويضع العدالة في صلب العملية الإدارية من أجل حماية البيئة، ومن ثم تحقيق السلم المجتمعي، وبناء مجتمع قادر على الصمود في وجه التغيرات المناخية.

الخاتمة

من خلال البحث في (دور الإدارة في تحقيق العدالة المناخية "ضمان بناء السلام والاستقرار المجتمعي في مواجهة التغير المناخي")، توصل الباحث إلى عدد من الاستنتاجات والتوصيات.

(١) الموقع الرسمي للمنظمة، <https://www.rescue.org/press-release/irc-launches-climate-resilience-and-environmental-justice-initiative-southern-iraq>

(٢) الموقع الرسمي للمؤسسة، <https://berghof-foundation.org/work/projects/strengthening-enhanced-climate-and-community-resilience-in-iraq>

(٣) <https://www.iied.org/supporting-adaptation-through-local-level-climate-finance-lessons-kenya>

(٤) <https://www.mdpi.com/2073-4441/13/22/3204>

أولاً: الاستنتاجات:

١. أظهرت الدراسة بأن العدالة المناخية لا يمكن فصلها عن النظم الإدارية القائمة.
٢. أن العدالة المناخية تسهم في الحد من الهجرة والنزوح القسري المرتبطين بالمناخ، وأن تفعيل دور الإدارة في هذا المجال شرط جوهري لبناء السلام في العراق.
٣. أن ضعف الإدارة البيئية يؤدي إلى غياب العدالة المناخية، فغياب التخطيط وتضارب الصلاحيات وغياب الرقابة يؤدي إلى الاضرار مناخياً بفئات دون أخرى.
٤. العدالة المناخية شرطاً لتحقيق السلم المجتمعي، بينت الدراسة بأن المجتمعات التي لا تشهد توزيعاً عادلاً للمشاريع المناخية تكون أكثر عرضة للنزاعات الداخلية.
٥. أن منح الصلاحيات المناخية للسلطات المحلية مع مشاركة المواطنين بهذه الصلاحيات، يؤدي إلى تحقيق العدالة المناخية ويساهم في استقرار السلم المجتمعي.
٦. التجربة العراقية كشفت عدة فجوات في الإدارة المناخية، سواء كانت مؤسسية أم تشريعية أم سياسية.
٧. توفر التكنولوجيا الحديثة فرصة لتحسين كفاءة الإدارة البيئية، من خلال الإنذار المبكر، الشفافية، ورقابة الأداء البيئي.
٨. غياب ثقافة العدالة المناخية في التشريعات العراقية، إذ لا تزال القوانين العراقية تخلو من نصوص واضحة تتعلق بالعدالة المناخية.

ثانياً: التوصيات:

١. نأمل من الحكومة العراقية، بأن تضع استراتيجية وطنية للعدالة المناخية، تتضمن خطاً واضحاً، تهدف إلى تحقيق التوزيع العادل للمشاريع البيئية وتعويض المتضررين وتمكين الفئات الهشة من المشاركة في التخطيط والتنفيذ.
٢. نأمل من المشرع العراقي، ضرورة اصلاح البنية القانونية، من خلال تعديل قانون حماية وتحسين البيئة العراقي رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٩، وأن يضم نصوصاً قانونية صريحة تهتم بالعدالة المناخية وآلياتها.
٣. نأمل من الحكومة العراقية، إنشاء مؤسسات مختصة بالعدالة البيئية تضم هذه المؤسسات ممثلين عن منظمات المجتمع المدني والفئات المتضررة.
٤. ضرورة تعزيز صلاحيات الإدارات المحلية في التخطيط المناخي، من خلال تخصيص موازنات مستقلة للمناخ على مستوى المحافظات والنواحي والاقضية، وتمكينها من تنفيذ المشاريع التي تتلاءم مع واقعها البيئي.

٥. ضمان مشاركة مجتمعية عادلة في إعداد وتنفيذ السياسات البيئية المناخية من خلال إشراك النساء، الفلاحين، النازحين، وسكان المناطق الهشة.
٦. الاستفادة من التجارب الدولية، كرواندا وكولمبيا وتكيفها مع الواقع المحلي العراقي من أجل تحقيق التمازج بين الإدارة العادلة للمناخ والسلم المجتمعي.
٧. نأمل من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة التربية، دمج العدالة المناخية في المناهج التعليمية، والمؤتمرات والدورات، وبرامج التوعية، وذلك لخلق وعي مجتمعي طويل الأمد يعزز المطالبة بالحقوق البيئية والمناخية بالطرق السلمية.
٨. نأمل من الحكومة العراقية، إنشاء (المجلس الوطني للتغير المناخي)، بعضوية الوزارات ذات الصلة والجامعات والمجتمع المدني.

المصادر

أولاً: المصادر العربية:

١. إبراهيم علي غانم، أمن مصر المائي، من دون طبعة، القاهرة: مكتبة جريدة الورد، ٢٠١٦.
٢. أحمد جميل عزم واخرون، القدس التطهير العرقي وأساليب المقاومة، الطبعة الأولى، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٣.
٣. إسماعيل حمدي محمد، الإعلام وبوره في الوفاء بحاجات الشباب في مجتمع متغير، من دون طبعة، عمان: دار المعزز للنشر والتوزيع، ٢٠١٨.
٤. أمن الماء والغذاء في الخليج العربي، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الثانية، ٢٠١٧.
٥. جودة عبد الخالق، كريمة كريم، الأمن الغذائي العربي ثنائية الغذاء والنفط، قطر: المركز العربي للأبحاث والنشر، ٢٠١٥.
٦. عادل محمد حبيب، القانون والإدارة البيئية، من دون طبعة، القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠١١.
٧. عبد الله الدليمي، القانون البيئي "دراسة مقارنة"، من دون طبعة، دار الثقافة للنشر، ٢٠١٤.
٨. علي محمد عبد الله، التغيرات المناخية "آثارها التكيف، الحلول"، الجيزة: وكالة الصحافة العربية، ٢٠١٢.

٩. فراس عباس فاضل البياتي، *الأمن البشري بين الحقيقة والزيف*، من دون طبعة، عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، ٢٠١٠.
١٠. كايد خالد عبد السلام، *التغير المناخي بالعالم*، الطبعة الأولى، عمان: الجنادرية للنشر والتوزيع، ٢٠١٥.
١١. نسرين الشحات الصباحي، *التغير المناخي وأثره على الصراعات في شرق إفريقيا*، من دون طبعة، القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع، ٢٠٢٣.

ثانياً: المصادر الأجنبية

1. Bullard, Robert, Environmental justice in the 21 st Century; Race still Matters Phylon, Vol. 49, No 3/4,2021.
2. Defining Environmental Justice: Theories, Movements, and Nature - by David Schlosberg, 2008.
3. Johan Gaitung, peace and Social Structure, social position theory, 1978.

ثالثاً: التقارير الدولية

١- باللغة العربية

١. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، "تقرير التغير المناخي في العراق: مسارات التعافي والتحول البيئي"، ٢٠٢١.
٢. تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، إطار الإدارة البيئية والاجتماعية، روما، ٢٠٢٤.

٢- باللغة الانكليزية

1. United Nations Human Rights Council (UNHRC), 'Framework Principles on Human Rights and Environment', A/HRC/37/59,2018.
2. United Nation Framework Convention on Climate Change (UNFCCC), Loss and Damage ; COP27 establishes historic fund,2022.

رابعاً: القوانين والاتفاقيات

١. قانون حماية وتحسين البيئة العراقي رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٩.

٢. اتفاقية باريس للمناخ لسنة ٢٠١٥.

خامساً: المواقع الإلكترونية

١. الموقع الرسمي للأمم المتحدة في العراق، <https://iraq.un.org>

٢. الموقع الرسمي للبنك المركزي العراقي، <https://cbi.iq/news/view/1788>

٣. الموقع الرسمي للبنك الدولي، <https://blogs.worldbank.org>

٤. الموقع الرسمي للمنظمة، <https://berghof-foundation.org>

٥. الموقع الرسمي للمنظمة، <https://www.ouriraq.org>

٦. الموقع الرسمي للمنظمة، <https://www.rescue.org>

٧. الموقع الرسمي للمنظمة، <https://www.iiied.org>

٨. الموقع الرسمي لمركز النهرين للدراسات الاستراتيجية،

<https://www.alnahrain.iq/post/724>

٩. <https://iraq.iom.int/en/environmental-migration-snapshot>

١٠. <https://greenly.earth/en-us/blog/ecology-news/does-climate-change-make-conflict-more-likely>

١١.

https://www.reddit.com/r/EnergyAndPower/comments/18sqr25/uruguay_green_power_revolution_rapid_shift_to

١٢. <https://www.mdpi.com/2073-4441/13/22/3204>